

## أوراق المتابعة السياسية

### الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الاصلاح

عمرو الشوبكي\*

تدل معركة الانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت مؤخرا على الموقع الذي تحتله ضمنها المطالبة بالإصلاح السياسي وعلى حدود ما تم انجازه. فالتعديلات التي طالت المادة 76 من الدستور ترتدي أهمية كبيرة. ذلك انه للمرة الأولى أصبح من الممكن وجود أكثر من مرشح لمنصب رئاسة الجمهورية وبات الصراع حول هذا المنصب خاضعا لقواعد اللعبة السياسية ولمساءلة برنامج المرشح للرئاسة وتوجهاته السياسية. ويمثل ذلك تحريكا للمياه الراكدة، وواحدا من أدوات عملية الإصلاح السياسي، سيما انه يتيح لقوى متنوعة الاندفاع إلى الساحة السياسية، و يتيح أفقا ولو " نظريا" لبناء جمهورية تسودها مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان. إلا أن هذا الحراك قد كشف عن زوايا المشهد بأكمله، حيث ظهر ترهل الأحزاب السياسية القديمة و الديناميكية التي تتمتع بها قوى جديدة، تبدو مسألة الإصلاح السياسي أساسية في تشكيلها و الجمع بين روافدها. و من الواضح أن تعديل المادة 76 لا يمكن أن يكون كافيا بذاته.

وجاءت القيود العملية التي فرضت على تطبيق المادة 76 لتعطي مؤشرا على حجم الصعوبات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في الواقع العملي. فقد حرص النظام على قصر المنافسة بين "القوى" السياسية الحالية - الغائبة عن الساحة - وسعى إلى المحافظة على بقائه بفرض مجموعة من القيود التي تحول دون دمج قوى وتيارات جديدة في العملية السياسية.

تعديل المادة 76: من الاستفتاء إلى الانتخاب المقيد.

سمحت الحكومة المصرية لقادة الاحزاب السياسية التسعة عشر في ذلك الوقت بتقديم مرشحين

من الناحية النظرية، يمكن اعتبار تعديل المادة 76 من الدستور المصري بداية تأسيس الجمهورية الثانية، حيث سمح لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو 1952 بوجود أكثر من مرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية. وكان الاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية بـ نعم أو لا قد ظل ساريا لأكثر من نصف قرن، إلى أن أعطى التعديل الأخير الحق للأحزاب السياسية القانونية أن تقدم مرشحين لخوض إنتخابات الرئاسة، وبدا هناك أفق "نظري" لبناء جمهورية جديدة تسودها مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

\*باحث بمركز الدراسات السياسية  
والإستراتيجية بالأهرام

وعلى رأسها حركة كفاية، إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً .  
ورغم الصعوبات الموجودة في العلاقة بين حركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن العلاقة القائمة بين القوى الحزبية الثلاثة الجديدة والجماعة تعد إجمالاً أفضل كثيراً من علاقة الأخيرة بالاحزاب الثلاثة القديمة.

أولاً : القوى القديمة.

## 1 - حزب الدولة الحاكم : الحزب الوطني الديمقراطي.

رغم الوضع الاحتكاري الذي يتمتع به الحزب الوطني في النظام السياسي المصري ، إلا أنه تميز بالاعتماد الكامل على أجهزة الدولة، بحيث من الصعب إيجاد تمييز حقيقي بين الحزب الذي يتمتع بهذا الوضع المهيمن، وبين أجهزة الدولة الادارية والامنية .

وقد تأسس الحزب في يوليو 1978 بناء على رغبة الرئيس الراحل أنور السادات، حيث اختار لجنة مؤقتة من 200 عضو من أجل تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي انتقل إليها على الفور 275 عضواً من أعضاء مجلس الشعب، وكلهم تقريباً من حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يحكم البلاد في ذلك الوقت .

ومنذ ذلك التاريخ صار الحزب الوطني نموذج للحزب الذي ينشأ من خلال سلطة الدولة وأجهزتها، التي لم يغادرها منذ نشأته وحتى الان، ولم يعرف أي صور للنضال والممارسة السياسية خارج أحضان الدولة والحكم .

ومن هنا جاءت خبرة حزب الدولة في طبيعته الاولى "مصر العربي الاشتراكي" ، والثانية "الوطني الديمقراطي"، لتؤكد عمق أزمة بناء حزب سياسي من خلال الحكم. فالتكالب على الانضمام إلى الحزب الوطني منذ تأسيسه كان سمة غالبية لأنه كان حزب الرئيس، والتداخل بين أجهزه الدولة البيروقراطية والحزب الحاكم كان أيضاً من سمات العلاقة بين الجانبين، حتى بدأ في كثير من الاحيان وكأتهما شيئاً واحداً، وأخيراً فأن معايير التجنيد التي حكمت حركة الحزب كانت غالباً بلا علاقة بالخبرة السياسية، حيث كان لمن هم في مواقع أكاديمية أو بيروقراطية على الدور شبه الاساسي في تشكيل

لانتخابات الرئاسة القادمة دون التقيد بالنسب التعجيزية التي وضعتها أمام المرشحين، وتقتضي ضرورة أن يحصل المرشح من خارج الاحزاب على تأييد 250 عضو من أعضاء مجلس الشعب والشورى والمحليات، يكون من بينهم 65 عضواً في مجلس الشعب، و25 عضواً في مجلس الشورى ، وعشرة أعضاء من كل مجلس محلي في 14 محافظة بحد أدنى ، ويستكمل العشرون الآخرون من بين أعضاء المجالس الثلاثة .

ويمثل رقم الـ 250 نسبة تتجاوز الخمسة في المائة من مجموع أعضاء المجالس المنتخبة البالغ عددها 3850 عضو، ويبلغ أضعاف ما يتطلبه النظام الانتخابي الفرنسي مثلاً، الذي ينص على ضرورة حصول المرشح لموقع الرئاسة على توقيع 500 عضو من مجموع أعضاء المجالس المنتخبة البالغ عددها 45 ألف عضو وبنسبة تبلغ حوالي 1% .

وقد صاحب هذه القيود التعجيزية معيار بيروقراطي آخر حكمه منطبق الدرجات الحكومية والاقدميات الوظيفية، واعتبر أنه ليس من حق أي حزب سياسي أن يكون له مرشح في إنتخابات الرئاسة الا بعد أن يمر على تأسيسه خمس سنوات. وهذا قيد بيروقراطي من الصعب أن نجد له مثيلاً في أي نظام انتخابي في العالم.

## إصلاح الاصلاح : القديم والجديد.

بات من المؤكد أن أبرز مؤشرات الحراك السياسي الذي سبق وأعقب إنتخابات الرئاسة تمثل في انقسام الساحة المصرية إلى قوتين : الاولى قوة قديمة تقليدية يمثلها الحزب الوطني الحاكم المتداخل مع جهاز الدولة و تمثلها كذلك أحزاب المعارضة الثلاثة التي تعاني من مشكلات ديمقراطية داخلية ومن خطاب سياسي راكد وتقليدي ومن هيمنة جيل الاربعينيات عليها، وبين قوى جديدة ظهرت على الساحة السياسية قبل الانتخابات الرئاسية وتتمثل في حزب الغد ومشروع حزبي الوسط والكرامة - ممثلان لجيل الوسط التجديدي في الحركة الاسلامية والناصرية - بجانب الحركات الاصلاحية الجديدة

## 2 - المعارضة المصرية بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة وأحزاب "القرار الإداري".

أحد أبرز جوانب الخلل في تعديلات المادة 76 هو أنها لم تمتد لتشمل تعديلات أخرى تستهدف تغيير الطريقة التي تحكم نشأة الأحزاب، والتي تتمثل في سطوة العامل الإداري والبيروقراطي على الحيز السياسي، بينما يفترض أساساً أن تقوم تلك النشأة على المبادرة والابتكار والموهبة. وقد أدى ذلك إلى خلق حياة سياسية جامدة ومصطنعة.

ولعل المتابع لمسار الأحزاب المصرية سيجد أنها وصلت حالياً إلى 21 حزبا، حصلت على شرعيتها القانونية إما بقرارات من رئيس الجمهورية أو بأحكام قضائية، ومرة واحدة بقرار إداري من لجنة الأحزاب، حين ظهر حزب الوفاق القومي.

وباستثناء ما يعرف بأحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسية، أي الوفد والتجمع التقدمي والناصري، فإن باقي الأحزاب لم تمثل تياراً سياسياً في الشارع المصري ولم تشكل حركة اجتماعية أو نقابية، وإنما جاءت بقرارات إدارية، مما منحها شرعية قانونية وليس واقعية.

لقد حل الميلاد "الفوقي" لهذا العدد من الأحزاب مكان "الميلاد الشعبي"، وغاب عن الغالبية الساحقة منها أي تجربة جماهيرية أو سياسية أو اجتماعية وسط الشارع المصري، وظهرت "طبقة" جديدة من "السياسيين" مهمتهم إقناع المحكمة وليس الشارع بجدوى أفكارهم، والحصول على الرخصة القانونية لا النضال السياسي وسط المواطنين، وحلوا في أوقات كثيرة محل قوى وتيارات لديها نشاطها الاجتماعي والسياسي والنقابي، ولكنها لم تمتلك القدرة على الدخول في معركة بيروقراطية وسط دهاليز الدولة المصرية من أجل الحصول على رخصة قانونية.

ولعل تجربة حزب الخضر في مصر دليل على هذا "الاختطاف الإداري" الذي حدث لقضية البيئة، حين حصل على الرخصة القانونية الذين خاضوا الرحلة البيروقراطية وليس مئات من نشطاء المنظمات غير الحكومية ممن عملوا بجدية في مجال البيئة ولم يعرفوا كيفية التعامل مع رحلة معقدة للحصول على الشرعية القانونية.

أما أحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسية التي أصبحت تعاني هي الأخرى من حالة الجمود، وترجع على

الحكومة وفي قيادتها، وظل ما يمكن تسميته بكادر الحزب غائبا عن لعب أي دور في أي مواقع وزارية أو قيادية كبرى .

ولعل هذا ما جعل صورة الحزب الوطني طوال العقدين الماضيين أقرب إلى صورة "جهاز الدولة" الذي يضم تشكيلة متنوعة من كل ألوان الطيف البيروقراطي وأعداد هائلة من الأعضاء الراغبين في تقديم خدمات "لأنفسهم"

أو لأقاربهم وأبناء دانرتهم، كبديل عن غياب نظام قانوني عام يضبط حركة المجتمع والحراك الاجتماعي والمهني والسياسي بداخله.

هذا الوضع جعل الترهل وعدم الفاعلية من سمات حركة هذا الحزب، بالإضافة إلى وجود تناقضات واضحة بين أعضائه. فهناك أولا قلة ذات رؤية سياسية مع أغلبية تضم التكنوقراط والموظفين، وهناك المتدينين والعلمانيين و ذوي الميول التقدمية نسبيا والرجعيين من أصحاب الآراء شديدة اليمينية، وهناك العروبيين، وهناك المؤمنين بأن مصر يجب أن يكون لها فقط علاقة بروتوكولية مع العالم العربي، وهناك من يتعاطف أكثر مع عبد الناصر بينما يفضل آخرون الرئيس السادات.

وفي الحقيقة، فإن غياب إطار فكري واضح عن الحزب الوطني يبين حساسيته تجاه قضايا بعينها، أدت في كثير من الأحيان إلى انتشار حالة من الفوضى الداخلية وغياب التكوين والمهارات السياسية عن كثير من أعضائه، بل وغياب قيمة العمل الجماعي والمؤسسي عن أدائه .

وبدا إصلاح الحزب الوطني متوقف على الفصل أولا بين جهاز الدولة والحزب، وعلى تأمل فكرة إنقسام الحزب الحاكم إلى حزبين، يعبر الأول عن تيار يمين الوسط والآخر عن يسار الوسط. هذا الانقسام، في حال حدوثه، سينعكس على عملية التطور الديمقراطي في البلاد، وسيؤدي إلى تنقيح هذه "الخلطة الفوضوية" النادرة داخل الحزب، ببناء منظومتين فكريتين كبيرتين تكونان قادرتين على صياغة أفكار سياسية متماسكة تمثل "غريلة" أولى بهدف فرز الأعضاء الجدد داخل "الحزبين المتخيلين"، ودون أي مساس بباقي ألوان الطيف الحزبي والسياسي .

مرشح، لينتقل وضع رئيس الجمهورية من مرشح "فوق النقد" إلى مرشح قابل للنقد وفق القانون، بل ويمثل جزءا من قواعد اللعبة السياسية، بصرف النظر عن الوزن الحقيقي للقوى التي ستنافس الرئيس في إنتخابات 2005.

وفتح تعديل تلك المادة المجال أمام "النقد المقتن" لرئيس الجمهورية ولبرنامجها وتوجهاته السياسية كجزء من قواعد المنافسة بين المرشحين، وهو الامر الذي ظل لفترة طويلة يتم على نطاق محدود وتحيط به الكثير من المحاذير. ويبدو أن المناخ الذي صاحب الحديث عن عملية الاصلاح السياسي قد جعل هناك جراءة أكبر في فتح باب النقد السياسي والاداري والمهني لكثير من الاوضاع الجامدة في البلاد.

والحقيقة أن جدل الاصلاح قد حرك المياه الراكدة داخل المجتمع المصري ودفع بقوى جديدة إلى الساحة السياسية المصرية، أبرزها حركة كفاية التي اتخذت موقفا معارضا لحكم الرئيس مبارك ورفعت شعارها الشهير "لا للتمديد، لا للتوريث".

وبدا هذا الشعار "سلبيا" من وجهة نظر البعض الذين اعتبروا أنه يرفض ما هو قائم دون امتلاك بديل واضح، كما شكك البعض الاخر في قدرة الحركة على الاستمرار لأنها تضم أطراف مختلفة من السياسيين والمهنيين وكبار المثقفين وبعض الابداء والفنانين الذين لا يوجد بينهم أي رابط فكري الرفض ما هو قائم.

والواقع أن هذه الحركة ربما تكون مرشحة في مرحلة لاحقة لإنتخابات الرئاسة للتحويل إلى حزب سياسي يقوم لأول مرة على أسس شعبية - بالمعنى النسبي - ويمتلك خبرة نضالية تختلف عن الخبرة الادارية لمعظم الاحزاب القائمة. ويعني هذا فتح المجال أمام صيغة جديدة للعمل السياسي، ستحتاج من الحركة إلى بلورة خطاب سياسي متماسك، يكون أقرب في النهاية إلى خطاب اشتراكي ديمقراطي لا يعتمد فقط على رفض ما هو قائم وإنما يتجه إلى بناء ما هو جديد، وبصورة ربما تساهم في تجديد الحياة السياسية القائمة .

والمؤكد أن ما يجمع أعضاء حركة كفاية هو الاصلاح السياسي رغم اختلاف مشاربهم العقائدية والسياسية، وأن ما يجمع بين أحزاب المعارضة الجديدة المرخصة وغير المرخصة - حزب الغد وحركة الكرامة ومشروع حزب الوسط - هو أيضا

قيادتها زعماء من جيل ما قبل الثورة، تجاوزوا السبعين عاما، فقد شهد حزبين من هذه الاحزاب الثلاثة، وهما الناصري والوفد، انشقاقات ذات طابع جيلي لتأسيس أحزاب جديدة هي حزب الكرامة عن الناصريين، والغد عن الوفد. أما "الوسط" فهو يمثل كما هو معروف انشقاقا غير كبير عن الاخوان المسلمين.

والمدهش أن عدد النواب الناصريين الذين نجحوا في برلمان 2006 بلغ 7 نواب ليس منهم نائب واحد ينتمي إلى الحزب الناصري، رغم أنهم يشكلون أكبر كتلة معارضة بعد الاخوان. وقد حصل حزب الوفد على 6 مقاعد والتجمع على مقعدين فقط.

وقد قننت الدولة هذا الوضع بقيامها، قبل تعديل المادة 76، بالحوار مع أحزاب المعارضة الرسمية، فاعتبرت أن حزب الامة أو الحزب الدستوري الحر أو حزب التكافل لهم الحق في التحوار مع الحزب الحاكم والحكومة، لأنهم مستوفين للشروط البيروقراطية و"الختم الحكومي"، ولديهم مسوغات الحوار من رخصة قانونية وشقة للحزب، حتى ولو لم يحصلوا في أي إنتخابات على 1 في الالف من أصوات الناخبين، وفي الوقت نفسه رفضت الحوار مع قوى وتيارات شعبية أخرى - ولو بالمعنى النسبي - كالناصرين في حركة الكرامة أو الاسلاميين في تجربة حزب الوسط المعطلة، أو جماعة الاخوان المحظورة، لأنهم ليس لديهم رخصة قانونية، رغم أن هذه الرخصة يجب أن تكون محصلة تلقائية للوجود في الشارع السياسي وليس عبر دهاليز المحاكم والاجهزة البيروقراطية.

## ثانيا : ديناميكية القوى الجديدة.

من المؤكد أن تعديل المادة 76 من الدستور والسماح لأكثر من مرشح بالتنافس على موقع رئيس الجمهورية أفرز واقعا سياسيا جديدا، وذلك رغم كل القيود التي فرضت على هذا التعديل، ورغم أزمة الاحزاب السياسية التي ستتنافس فيما بينها على موقع الرئيس.

ويمكن القول أن تعديل المادة 76 قد خلق لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو 1952 واقعا قانونيا وسياسيا جديدا ينظم المنافسة بين المرشحين على هذا المنصب الرفيع ويفتح الباب أمام مناقشة حرة، ولو بالمعنى النسبي، حول برنامج كل

## إنتخابات الرئاسة : هل من فائز آخر غير الرئيس؟

مثل إجراء أول إنتخابات رئاسية تعددية في مصر حدثا فريدا في تاريخها السياسي، وأعلن عن بداية عصر جديد أسست فيه شرعية رئيس الجمهورية على الانتخاب الحر المباشر.

ورغم كل الأخطاء والتجاوزات التي شهدتها العملية الانتخابية، ورغم القيود التي فرضت على تعديلات المادة 76 وفرغتها من جانب مهم من مضمونها، إلا أنها مثلت خطوة إلى الامام سمحت لأول مرة بإضفاء مظهر تنافسي على إنتخابات الرئاسة المصرية.

وقد ارتبطت أول إنتخابات رئاسية مصرية تعددية بظواهر ذات دلالة، أولها بتعلق بنسبة المشاركة في هذه الإنتخابات والتي بلغت 23 % من إجمالي الناخبين، و عكست بوضوح أزمة المشاركة السياسية في مصر، ولكنها في الوقت نفسه، عكست شجاعة في إعلان النتيجة الحقيقية بفضل إشراف القضاة على العملية الانتخابية، ذلك أن هذه النسبة تلقي بظلال كثيفة على نزاهة أربعة استفتاءات جرت في العقدين الماضيين وبلغت نسبة "المشاركة" المعلنة فيها ما بين 80 و 85 %.

النقطة الثانية تتعلق بالاسباب التي دفعت الناخبين لهذا التصويت الكاسح للحزب الوطني، وترجع إلى قدرة الحزب الحاكم على الجمع بين خليط من الناخبين يضم المؤمنين بأن مبارك أفضل المرشحين وأن "الذي نعرفه أفضل من الذي لا نعرفه"، وملايين الموظفين والعمال البسطاء الذين يعملون في المؤسسات الحكومية وحركتهم أوامر الإدارة فذهبوا مضطرين أو معتادين لانتخاب مرشح الدولة والحكومة.

أما الظاهرة الثالثة فتتمثل في تصاعد صوت الاحتجاج كما عبر عنه أيمن نور وحزب الغد، وتراجع بل ربما انهيار صيغة المعارضة من داخل النظام ومن خلال التواصل مع الوضع القائم، كما عبر عنها مرشح حزب الوفد نعمان جمعة.

ويبدو أن النتائج التي حققها نور ترجع إلى جراته الشديدة وظهوره بمظهر المعارض الخارج على أي ترتيبات حكومية والذي أبدى شراسة شديدة في نقده للوضع القائم، كما أنه نجح في نسج صورة الضحية لما أسماه المؤامرات الحكومية، في حين أن النتائج الهزيلة التي حققها الوفد ترجع إلى

مسألة الإصلاح السياسي. بل أن جماعة الاخوان المسلمين رفعت شعار "الإصلاح هو الحل" طوال الفترة التي سبقت إنتخابات الرئاسة وحتى الإنتخابات التشريعية، فبل أن تعود لرفع شعارها القديم "الإسلام هو الحل". وقد امتد الامر إلى داخل الحزب الوطني مع تزايد الحديث عن ضرورة "استكمال مسيرة الإصلاح".

ويظل من المؤكد أن مساهمة السياسيين في وضع قضية الإصلاح على سلم أولويات الجدل السياسي المصري انعكست على باقي فئات المجتمع من غير المنتمين لأحزاب سياسية، كالمهنيين والقضاة وطلاب وأساتذة الجامعات، وأصبحت قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي المرجعية الأولى و احتلت القيمة العليا في خطاب كل الحركات والجماعات السياسية وغير السياسية، فبدأ القضاة في الضغط من أجل تعديل قانون السلطة القضائية، وطالبوا بإصلاحات تدعم إستقلالهم عن السلطة التنفيذية، ولوحوا في نفس الوقت بعدم الإشراف على الإنتخابات الرئاسية في حال لم تسحب السلطة لمطالبهم.

وإنتقل "مناخ الإصلاح" إلى أساتذة الجامعات، حيث قاموا بعقد مؤتمر حاشد في 20 مايو الماضي دعوا فيه إلى مقاطعة الاستفتاء على تعديلات المادة 76، وأعلنوا رفضهم للقيود المفروضة عليها، كما شددوا على مجموعة من المطالب المهنية الخاصة بإستقلال الجامعات ورفض تدخل الامن في شؤونها، وشكلوا عدة لجان، بعضها لوضع آلية "للإنتخابات الأكاديمية"، وأخرى للدفاع عن الحريات الأكاديمية، وثالثة لرفع ميزانية البحث العلمي.

والمؤكد أن هناك "ديناميكية جديدة للإصلاح" إنطلقت من الجماعات السياسية الجديدة إلى قلب المجتمع المصري. وسيبقى التحدي القادم متمثل في تغيير الوسائل والاساليب التي تعاملت بها الدولة مع الواقع السياسي والاجتماعي الذي حكمه استفتاء نعم ولا على شخص رئيس الجمهورية، إلى واقع جديد إعتبر التنافس على موقع رئيس الجمهورية جزء من قواعد العمل السياسي الشرعي كما حددها النظام الحاكم نفسه .

والمفارقة أن هذا الاخراج العصري لحمله الرئيس الانتخابية لم يشكل العامل المؤثر وراء "إكتساح" الرئيس لهذه الانتخابات - حصل على حوالي 87% من أصوات الناخبين - إنما ظلت نفس العوامل السلبية التي تعيق عملية التطور الديمقراطي هي الحاسمة في نجاح مرشح الحزب الوطني في إنتخابات الرئاسة كما في إنتخابات مجلس الشعب والمحليات، وعلى رأسها دور الأجهزة الادارية. واستمرت "النخبة الاصلاحية" الجديدة في لجنة السياسات تعتمد على أجهزة الدولة الادارية - حتى لو إدعت العكس - في حسم أي معركة يخوضها الحزب الحاكم.

من السهل على أي مراقب للشأن السياسي المصري أن يفهم سر تقدم 2700 مرشح بطلبات للترشيح على قوائم الحزب الوطني في الانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر الماضي. فهو حزب الدولة الذي يقدم الخدمات لأعضائه، ويضمن لهم فرصا أكبر للنجاح، ويسهل الصفقات المالية والتجارية، وهو مكان مناسب للاقتراب من ذوي الحظوة والنفوذ في البلاد.

ولم يحاول جيل "لجنة السياسات" أن يفك هذا الارتباط بين الدولة والحزب، كما لم يبذل مجهودا كبيرا في تحويل الحزب الوطني من مؤسسة تضم كل الناس، من سياسيين وغير سياسيين، وشرفاء وفسادين، وجهلاء وأذكفاء، وعلمانيين وإسلاميين، إلى حزب سياسي حقيقي يضم تيارا ليبراليا عصريا يمكنه أن يحصل على أغلبية "سياسية" في إنتخابات رئاسية أو تشريعية، ويمكنه أن يخسرها في إنتخابات أخرى.

ولذا فإن التوجهات الاصلاحية المؤكدة لبعض أعضاء لجنة السياسات والمستوى التعليمي العالي للبعض الآخر والنزاهة المؤكدة للبعض الثالث هي أشبه "بالواجهة الديمقراطية" الموجودة على السطح وغير الحاسمة على الارض، لأن الذي وقف وراء نجاح مرشح الحزب الوطني في إنتخابات الرئاسة هي نفس التفاعلات القديمة التي تعتمد على جهاز الدولة الاداري .

ويبقى التحدي الحقيقي أمام لجنة السياسات هو أن تعمل أولا على التحول إلى حزب حقيقي منفصل عن الدولة وأجهزتها المختلفة وقادر على تغيير شكل المنافسة السياسية داخل المجتمع، حيث ظلت مجموعة لجنة السياسات متهمه بأنها هي المسؤولة عن حصار "نظرانها" الجدد في أحزاب

ظهوره بمظهر "المعارض الباهت" الذي لديه قنوات تواصل مع النظام القائم ولا يتجاوز الخطوط الحمراء.

ويبدو هذا الوضع مثير للاهتمام. فالقوى الاحتجاجية التي تعارض بصورة راديكالية النظام القائم هي التي كان لها الصوت الاعلى قبل الانتخابات، كحركة كفاية مثلا، كما كان لها الصوت الغالب بين قوى المعارضة المشاركة في الانتخابات ممثلة في أيمن نور. ويعكس هذا الامر الازمة الحقيقية في بنية النظام السياسي المصري الذي بدا أن منافسيه الحقيقيين هم الذين يقفون خارج الترتيبات التي وضعها أو خارج "الشرعية". وهو ما كانت أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية، مع تصاعد دور الاخوان المسلمين، رغم أنهم جماعة محظورة قانونا.

## الاطراف الرئيسية في المعركة الانتخابية.

### 1 - الاصلاحيين في الحزب الوطني.

أخرج ما عرف بالاتجاه الاصلاحى داخل الحزب الوطني معركة الرئاسة بشكل جديد، وقدم مرشح الحزب الوطني بصورة مختلفة من حيث الشكل تمثلت في دعاية إنتخابية جديدة وشعار براق هو "القيادة عبور للمستقبل"، وجولات إنتخابية شملت القرى والمحافظات، تحدث فيها الرئيس مع المواطنين طالبا منهم أن ينتخبوه، كما تميزت من حيث المضمون بوجود برنامج إنتخابي متماسك ومتقن لجهة الاسلوب والمعاني .

والحقيقة، فقد حاول هذا الاتجاه بقدر الامكان أن يخرج معركة انتخابية رئاسية حديثة، فيها رئيس يعلن عن ترشيح نفسه من مسقط رأسه، وشباب يحيطون به من كل جانب- تحت مراقبة خفية من رجال الامن-، وأشخاص مختارون بعناية لكي يستقبلوا الرئيس في بيوتهم. وكانت هذه مشاهد جديدة لم يعتادها المواطن المصري على رئيس ظل يردد أنه لا يحتاج إلى برنامج انتخابي لأن "إنجازاته هي برنامجه".

وقد حوَصر حزب الغد بعد إنتخابات الرئاسة ويحاكم رئيسه بتهمة تزوير توكيلات للحزب لم يكن يحتاجها للحصول على الشرعية - جمع حوالي 5 الاف توكيل رغم أن القانون السابق للأحزاب لم يكن ينص الا على ضرورة الحصول على 50 توقيع فقط - وحمد عمليا دور حزب الغد في الحياة السياسية ولو إلى حين.

### 3 - حزب الوفد.

ألقت نتائج إنتخابات الرئاسة بظلال كثيفة على واقع حزب الوفد، وعكست أزمة كبيرة يعاني منها الحزب العريق، أثرت على صورته ومستقبله السياسي، ليس فقط بسبب النتائج الضعيفة التي حصل عليها، إنما أساسا بسبب الطريقة التي تعامل بها مع نتائج إنتخابات الرئاسة.

حصل حزب الوفد على 208 ألف صوت، أي أقل من نصف ما حصل عليه حزب الغد، رغم أن حديث رئيس الحزب أثناء الحملة الانتخابية تميز بالمبالغة في تقديم قدرات الوفد وأكد على أنه قادر على أن يحصل على نصف أصوات الناخبين.

وغاب عن حزب الوفد الحالي ما نجح في إقامته مع حزب التجمع طوال عقدي السبعينات والثمانينات، وتمثل في امتلاك دوائر من الانتصار والمتعاطفين خارج الاطر والهيكل الحزبية، والنجاح في التواصل مع قطاعات واسعة من النخبة الليبرالية واليسارية في المجتمع المصري حتى لو لم تنتم تنظيميا إلى أي من الحزبين. كما امتك الحزبان حساسية بالغة في التفاعل مع قضايا الشعب المصري و"مجسات" سياسية تستطيع أن تلقي الضوء على جوانب الخلل الموجودة داخلهما وأن تنفتح على النقد بكل صورته، ولم تتعامل معه باعتباره محاولة "للتخريب" أو مؤامرة من قبل عملاء ومأجورين، كما يردد الان .

وكان الوفد أعلن قبل الإنتخابات رفضه الكامل للمشاركة في "مهزلة إنتخابات الرئاسة"، ثم عاد وقرر المشاركة الفجائية فيها، وقام برفض الرقابة الاجنبية على الإنتخابات وتبنى خطاب التحرر الوطني بصورة أكثر ضراوة من خطاب الستينيات، منتهيا إلى قبول الرقابة الاجنبية على الإنتخابات التشريعية.

المعارضة، أي في الغد والوسط والكرامة. ستظل لجنة السياسات خارج إطار تيار الاصلاح طالما ظلت رواها الاصلاحية محصورة في إطار صراعات القصر داخل الحزب الوطني وفي مواجهة الحرس القديم ، وعليها الا تندهب من كثافة الحملة السياسية الشرسة التي تقوم بها الصحف الشبابية والقوى والاحزاب الجديدة ، لأنها لم تشعر غالبية الناس أن رؤيتها الاصلاحية موجهة إلى المجتمع ومن أجل الاصلاح السياسي لا من أجل توريث السلطة.

### 2 - حزب الغد.

تعد تجربة حزب الغد واحدة من أكثر التجارب إثارة للجدل، وهي أيضا نجحت في أن تضع لها مكانا متقدما على الخريطة السياسية المصرية في فترة قصيرة، ولكنها ظلت متمحورة حول شخص رئيس الحزب ومهاراته دون أن تنجح - مثل باقي الاحزاب - في خلق وضع مؤسسي للحزب الشاب .

وإتسمت حملة حزب الغد أثناء إنتخابات الرئاسة بالحدة في مواجهة رئيس الجمهورية والحزب الوطني، وبدا أيمن نور في صورة السياسي شديد الطموح الذي تبني مواقف راديكالية في مواجهة النظام القائم.

ورغم أن "الحملة الراديكالية" لحزب الغد وزعيمه أثناء الإنتخابات الرئاسية أدت إلى أن يحصل على حوالي 540 ألف صوت ويحل ثانيا بعد الرئيس مبارك، الا أن هذا النمط من الاداء لم يرض جانباً من قيادات الحزب ذات الميول المهادنة والمزاج المعتدل تجاه الدولة والنظام القائم، فنجح النظام في استثمارها وتسهيل عملية انشقاقها على قيادة الحزب.

واعتادت الدولة/ الحكومة على استخدام هذه الاساليب نتيجة حسابات ضيقة دون أن تعي أن السياسة ليست مجرد صراخ أو مؤامرات واتهامات تحاك ضد القوى السياسية، إنما هي طريقة "متحضرة" لحل الخلافات والصراعات الموجودة داخل المجتمع. ولذا حين يكون هناك شباب ساخط على الاوضاع القائمة، فإنه من الافضل أن يعبر عن هذا السخط في أصوات تذهب إلى حزب سياسي جريء كحزب الغد، بدلا من أن تذهب إلى جماعات عنف وتخريب أو إلى قوى غير حزبية.

الثقافية والاجتماعية والسياسية، أكثر مما يمكن أن نتحدث عن نظام قمعي أو ديكتاتوري سافر.

فقد ظل النظام السياسي المصري في ربع القرن الاخير معتمدا في حكمه على نخبة بيروقراطية يتم اختيارها على أساس الولاء للنظام، وأحيانا على أساس الكفاءة الوظيفية لا الخبرة والموهبة السياسية. أما العمل السياسي والنقابي والاهلي، فقد عانى من مشكلات عديدة ترجع أساسا إلى غياب ثقافة ديمقراطية داخل المجتمع من جهة، وإلى عدم حرص الدولة على غرس هذه الثقافة، فشاعت صور من الفردية وغياب الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية وكثير من منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية.

وبدا العمل العام في مصر مصدرا لمخاطر كثيرة يعود بعضها لعدم وجود قواعد قانونية صارمة تحرص الدولة على تطبيقها لتنظيم العمل بين مختلف فرقاء الساحة السياسية والنقابية، مما دفع كثير من قادة هذا العمل لاستخدام أساليب ملتوية وغير شفافة من أجل البقاء والاستمرار في "حكم" الحزب أو النقابة أو المنظمة غير الحكومية. وتركت أوضاع هذه المؤسسات لقدرها الداخلي ولمشكلات الواقع الاجتماعي والسياسي، فلم تحاسب مخربين و محبطين ارتدوا ثوب السياسيين، أو زعماء استمروا في قيادة أحزابهم حتى انهارت.

والحقيقة أن سلاح الإدارة في مصر استخدم بصورة غير نزيهة ولأغراض ساهمت في تدهور الحياة السياسية. فهناك أحزاب ورقية أخذت رخص قانونية من أجل الهجوم على أحزاب أخرى أو من أجل مبايعة الرئيس أو تأييد الحكومة، كما أن هناك قوى سياسية حقيقية منعت من الحصول على هذه الرخصة لأنها جادة ويمكنها أن تثري العملية السياسية والمنافسة الحزبية.

وهكذا جاء مشهد إنتخابات الرئاسة انعكاسا لهذا الواقع، وبدأت المعركة محسومة من قبل أن تبدأ لصالح الحزب الحاكم الذي واجه معارضة هشة وضعيفة في ظل علاقة عضوية تربط الحزب الوطني بجهاز الدولة.

ثانيا - يبدو أن سيناريو الانفتاح السياسي المحسوب والمتدرج - ولكن الحقيقي - هو السيناريو الامثل لإتمام عملية الإصلاح السياسي، وهو لن يتم الا بإجراء تعديلات على قيود المادة 76، وخاصة المتعلقة منها بمسألة عدم أحقية أي

من المؤكد أن أحد أسباب النتائج الهزيلة التي حصل عليها الحزب في إنتخابات الرئاسة تكمن في أنه بدأ وكأنه يمثل كل ما هو تقليدي وقديم في الحياة الحزبية المصرية. فخطابه أقرب للوعظ السياسي، كما إنه لم يبد أي رحابة في التعامل مع الخصوم أو المختلفين معه في الرأي، وسيطر جيل قديم على الغالبية العظمى من قيادات الحزب .

يحتاج الوفد إلى صحة جديدة وتجديد حقيقي في خطابه السياسي وفي قيادته وبنيته التنظيمية وطريقة إدارته لأن مصر تحتاج إلى حزب ليبرالي حقيقي يستمد جذوره من تاريخ الوفد وعراقته، وأن باب المراجعة النقدية لم يكن بالنسبة لأي حزب حي أو نظام ديمقراطي محاولة للهدم والتخريب، كما تردد قيادة الحزب وصحيفته حاليا ، بقدر ما كان محاولة لإعادة البناء واستكمال المسيرة بعد أي كبوة أو انكسار.

## خاتمة.

سيظل من الصعب فصل الحديث عن مستقبل عملية الإصلاح عن المشكلات التي يعاني منها النظام السياسي، وتحديدًا هذا التفاوت بين البناء الحزبي الرسمي وبين الواقع السياسي المعاش. فقد إنتقل جانب كبير من قوى المعارضة إلى خارج إطار الشرعية القانونية، فيما تعاني أحزاب المعارضة الرئيسية من ضعف كبير نتيجة القيود المفروضة على حركتها وطبيعة بنيتها الداخلية غير الديمقراطية.

أما إنتقال ثقل المعارضة السياسية إلى "خارج الشرعية"، فيتمثل في المكانة التي تحتلها حركة كفاية وجماعة الاخوان المسلمين إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وبعض النقابات التي مارست عملا سياسيا مباشرا تعويضا لغياب الاحزاب.

على ضوء هذا الواقع وإنطلاقا مما أسفرت عنه معركة إنتخابات الرئاسة، سنحاول أن نستشرف مجموعة من المؤشرات الختامية والسيناريوهات المستقبلية لعملية الإصلاح:

أولا - أوضحت إنتخابات الرئاسة المصرية عمق العلاقة التي تربط بين أجهزة الدولة الادارية المختلفة والحزب الحاكم، بحيث يمكننا أن نتحدث في مصر بثقة عن دور البيروقراطية وسطوتها

سياسية إلى فتح باب الاحتجاج على مجمل أوضاعها الاقتصادية والإدارية، متأثرة بهذا المناخ السياسي الجديد.

فأحوال المؤسسات العامة المصرية قد تدهورت بصورة غير مسبوقه وتعاني من حالة من الجمود والفساد وتدهور في الاداء نتيجة غياب أي نظام للمحاسبة وبقاء معظم قياداتها "خالدين" في مواقعهم، وهو ما قد يدفع الباب أمام حالة واسعة من الاحتجاج الاجتماعي تفتح المجال أمام فوضى على قدر كبير من الخطورة.

رابعا - لا يمكن الحديث عن اكتمال بناء نظام ديمقراطي الا بحل إشكالية الاخوان المسلمين. ولم تعد حجة رفض شرعية الجماعة، لأنها جماعة دينية، مسألة مبررة، خاصة بعد أن إتضح منذ بداية الثمانينيات التحول الذي حدث في خطاب الجماعة باتجاه تبني رؤى سياسية - تتميز بالعمومية الشديدة - وتأكيدا على أنها ترغب في بناء حزب مدني ذو "مرجعية إسلامية".

فمشكلة الحكومة مع الاخوان ليست في الجانب الدعوي أو الديني وإنما في الجانب السياسي المتصاعد، والحل لن يكون باعتقال أو حصار عناصر الاخوان، كما جري غالبا على مدار 77 عاما ولم يمثل حلا ناجعا. إن قبول الاخوان كحزب سياسي يحترم الدستور المدني والنظام الجمهوري ولا يميز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو اللون، سيظل أبرز المؤشرات الرئيسية على اكتمال التجربة الديمقراطية، خاصة وأنه من المتوقع أن يفرض هذا الحزب ديناميكية جديدة على العملية السياسية، ستدفع الاطراف الاخرى، وخاصة الحزب الحاكم والقوى الليبرالية واليسارية، إلى اختيار أفضل عناصرها لمنافسة الكادر الاخواني النشط، دون الاعتماد على أجهزة الامن أو الادارة كما يحدث مع الحزب الوطني الحاكم .

خامسا - ما هو مستقبل القوى الإصلاحية الجديدة وعلى رأسها حركة كفاية ؟ في الواقع أن مستقبل هذه القوى لن يكون بمزيد من الراديكالية في الشعارات أو مزيد من التظاهر في الشارع - دون أن يعني ذلك تخليها عنهما - إنما في نجاحها في التواصل مع "نخبة الضمير" التي تمتلك قدرات حقيقية لإدارة الدولة المصرية

حزب جديد لتقديم مرشحين لانتخابات الرئاسة الا بعد مرور خمس سنوات على إنشائه، وهو قيد يشل الحياة السياسية المصرية لست سنوات قادمة، إضافة إلى تعديل شرط حصول الحزب على نسبة خمسة في المائة من اعضاء المجالس كي يمكنه أن يقدم مرشحا في إنتخابات الرئاسة، وهو الامر الذي لم يتحقق لأي حزب من الاحزاب في الانتخابات التشريعية الاخيرة.

كما صار من المهم العمل على تغيير المادة 77 من الدستور بالنص على عدم بقاء رئيس الجمهورية في موقعة لأكثر من مدتين غير قابلتين للتجديد، بالنظر إلى الظروف السياسية والاجتماعية والمهنية التي تعاني منها البلاد وخاصة ظاهرة ضعف الاداء العام نتيجة عدم تغيير النخب القيادية منذ عقود من الزمن، وارتباط تلك الحالة ببقاء رئيس الجمهورية في موقعه مدى الحياة.

والحقيقة أن سيناريو الانفتاح المتدرج يعني أولا إعادة بناء الحزب الوطني على أسس جديدة تجعله أكثر انفعالا عن أجهزة الدولة، وبصورة ما تعيد بناءه على أسس ديمقراطية تجعله قادرا على الحركة والتأثير في الشارع بدون الدعم الدائم من الأجهزة الامنية والإدارية. كما يتطلب هذا السيناريو وجود منافسين حقيقيين للحزب الحاكم من أبناء الاجيال الجديدة، وستصبح مسألة قبول شرعية حركة الكرامة وحزب الوسط بداية هذا الطريق، بالتلازم مع رفع كل القيود الموضوعه على حركة حزب الغد، لتكتمل "ثلاثية جيلية جديدة" تضم تيار إسلامي ديمقراطي، وآخر ليبرالي، وثالث يساري نصري، فيتم تجديد الحياة الحزبية بصورة تدريجية كبدية لدمج أكبر حركات المعارضة، متمثلة في جماعة الاخوان المسلمين، عن طريق السماح لها بتأسيس حزب سياسي مدني وفق قواعد الدستور والنظام الجمهوري.

ثالثا - سيناريو الفوضى "غير البناءة" ، وهو مرتبط أساسا باستمرار الحكومة في سياستها الرافضة لإجراء أي إصلاح سياسي حقيقي في الوقت الذي ستضطر فيه إلى تخفيف قبضتها الامنية، ولو نسبيا، نتيجة الضغوط الخارجية. فالمناخ السياسي الذي خلقتة أساسا حركة كفاية، بتوجيه سهام نقدها لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر إلى رئيس الجمهورية، عبر سلسلة من البيانات والتظاهرات، قد يدفع بقوى اجتماعية غير

وإذا نجحت قوى المعارضة الجديدة في اجتذاب بعض القطاعات من نخبة الدولة المصرية وأساتذة الجامعات وبعض شباب رجال الأعمال والقضاة إلى خطابها وحركتها، فأنها تكون قد نجحت في وضع أساس التغيير في مصر، الذي سيأتي من أعلى وبضغوط من أسفل، ولكنه لن يأتي بثورة شعبية ولا بمظاهرة كل يوم ولا حتى بعصيان مدني .

ولديها مواهب علمية ومهنية وسياسية مرموقة، وظلت خارج الأحزاب التقليدية وخارج مغريات الحزب الوطني وغوايته. وهؤلاء هم الاغلبية الصامتة الذين لايتظاهرون عادة في الشارع مع حركة كفاية ولا يهتفون في المؤتمرات السياسية، ولا يشتمون النظام ورموزه، وليس لديهم مزاج عام راديكالي يكرس شعارات براقة وإنما ليس لها علاقة بواقع الشعب المصري.

### آخر إصدارات نشرة المتابعة السياسية ل "مبادرة الإصلاح العربي".

- الانتخابات المحيرة: خطوتان للأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - د. محمد عبد السلام
- السلام والدستور في السودان - د. حيدر إبراهيم
- الانتخابات الرئاسية المصرية : حدود عملية الإصلاح - د. عمرو الشوبكي
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية - د. بسكال مينوريه
- الناخب الفلسطيني : الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة - د. خليل الشقاقي.

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

[www.arab-reform.net](http://www.arab-reform.net)